



Mr. Talal Rashid AL-HAJRI

بيان

وفد دولة قطر

يلقيه

السيد/ طلال راشد الهاجري

عضو وفد دولة قطر المشارك في

الدورة (٦٨) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمام

اللجنة السادسة

حول

قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

٢٢ أكتوبر ٢٠١٣

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

قانوني دولي يعكس تعاون والتزام المجتمع الدولي. وفي هذه الأثناء، فإن من المهم أن تواصل الدول الأعضاء مشاوراتها، لتطوير الممارسات الثنائية والإقليمية، التي يمكن ان تكون اسهاماً مهماً في الصك الدولي المنشود.

السيد الرئيس،

وتماشياً مع قرار الدورة السادسة والستين، الذي شجّع الدول المعنية بهذا الموضوع، على وضع ترتيبات ثنائية وإقليمية مناسبة لإدارة طبقاتها من المياه الجوفية العابرة للحدود بصورة سليمة، كما شجّع القرار البرنامج الهيدرولوجي الدولي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، لتوفير المزيد من المساعدة العلمية والتقنية للدول المعنية، فإن الجمعية العامة أرادت بذلك تأكيد مبدأ التعاون الدولي في مختلف أوجه الحياة، وصولاً الى عالم مزدهر وآمن.

صحيح إنَّ بناء الثقة وترسيخ التعاون في الإدارة الجماعية للمياه الجوفية المشتركة عملية طويلة الأمد، إلا أنَّ الفوائد الناجمة عن ذلك وفيرة جداً، من حيث التنمية الاجتماعية الاقتصادية والحدّ من النزاعات والاستدامة البيئية لكامل النظام البيئي المائي، وذلك من أجل تعزيز الفوائد المشتركة العائدة للسكّان الذين يعتمدون في معيشتهم على الحوض النهري أو طبقة المياه الجوفية.

السيد الرئيس،

وضمن هذا المنظور، يود وفد دولة قطر أن يؤكد على موقفه الذي سبق أن أعلنه، والذي ينسجم مع التوجه الدولي في هذا الاطار.

إن دولة قطر تُشارك في مشروع الاتفاقية الخاصة بالموارد المائية المشتركة بين الدول العربية، والتي تتضمن طبقات المياه الجوفية، كأحد هذه الموارد.

كما نرى أن على الدول التي تُريد تنفيذ أنشطة محددة في طبقات المياه الجوفية، التوقف عن التنفيذ لحين التوصل الى اتفاق يُرضي جميع الأطراف.

هذه باختصار الملاحظات الأولية التي رَغِب وفد بلادي التقدم بها في هذه المرحلة، ولكنّه سيقدم لاحقاً، وبشكل تفصيلي، رؤيته القانونية والفنية، وفق تطور المناقشات، مؤكدين اهتمامنا الشديد بهذا الموضوع الحيوي، الذي يمكن أن يكون وسيلة للتعاون بين الدول وتعزيز رخاء شعوبها وتنميتها.

وشكراً لكم